

## تجاوز المحنة: وضع حدّ للأزمة الإنسانية في فلسطين

تشرين الثاني نوفمبر 2007

يشكل الاجتماع الإسرائيلي الفلسطيني المُقبل في أنابوليس، ماريلاند، فرصة سانحة لمعالجة الأزمة الإنسانية، وهي خطوةٌ ضروريةٌ لإجراء مفاوضاتٍ ناجحةٍ تؤدي إلى وضع حدّ لاحتلال فلسطين، والتوصّل إلى حلٍّ عادلٍ وسلامٍ دائمٍ بالنسبة إلى الفلسطينيين والإسرائيليين على حدّ سواء.

منذ كانون الثاني يناير 2006، ازدادت معاناة السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب مجموعةٍ من السياسات التي اعتمدها حكومة إسرائيل والجهات المانحة الغربية إبان فوز حماس في الانتخابات البرلمانية. فحماس، من جهتها، فشلت في منع مجموعاتٍ فلسطينيةٍ مسلحةٍ من شنّ هجماتٍ صاروخيةٍ بلا أي تمييز على إسرائيل. فهذه الهجمات غير مقبولة ولا بدّ من وضع حدّ لها. كما أن الحظر الذي تفرضه الحكومة الإسرائيلية على قطاع غزة يشكل عقاباً جماعياً غير مبرر.

نتيجةً لهذه السياسات التي تشمل قطع المساعدة الدولية إلى السلطة الفلسطينية وتعليق إسرائيل تحويل الإيرادات الضريبية، تضاعف عدد الناس في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين يعانون الفقر في العام 2006، ليتخطى المليون. <sup>1</sup> وفي النصف الأول من العام 2007، كان 58% من الفلسطينيين يعيشون دون خط الفقر، و30 في المئة في فقر مدقع. <sup>2</sup> كما تأثرت المؤسسات الفلسطينية وعمليات تأمين الخدمات الأساسية بشكل ملحوظ؛ وتدهور الوضع الاقتصادي بشكلٍ خطير <sup>3</sup> ، ممّا ولد عنفاً بين الفصائل المتنازعة لا مثيل له في صفوف الفلسطينيين.

لا يُمكن تحقيق وعد اجتماع أنابوليس إلا إذا أنهت المفاوضات حصار قطاع غزة، ورفعت القيود المدمرة على حركة الناس والسلع، ووضعت حدّاً لتوسّع المستوطنات في الضفة الغربية، مع الحرص على أن تضمن الأطراف كافة القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وحماية المدنيين. كما أكد نائب أمين عام الأمم المتحدة جون هولمز أنه "بات من الصعب اليوم أكثر فأكثر إدراك كيفية تحقيق التقدّم السياسي الذي عملية السلام بأمنٍ الحاجة إليه، على خلفية المعاناة البشرية التي نشهدها اليوم". <sup>4</sup>

يقتضي التقدّم نحو السلام من الاجتماع أن يُطلق عمليةٌ شاملةٌ حيث يشارك الفاعلون السياسيون والأطراف المعنية كافة، بما في ذلك المجتمع المدني، واللاجئين، والنساء، في حلّ المسائل المرتبطة بالوضع النهائي التي لطالما كانت في قلب عقود النزاع هذا. في حال إطلاق عمليةٍ شاملة، لا بدّ من وضع حدّ فوريٍّ للسياسات الأنف ذكرها التي تقسم الشعب الفلسطيني. فلا يُمكن لفلسطين مجزأة أن تشكل أساساً للتفاوض بشأن سلامٍ دائمٍ.

تتطرق المذكرة هذه إلى الوضع الحالي في قطاع غزة والضفة الغربية، وترصد بعض الاعتبارات والتحديات المهمة لمؤتمر أنابوليس وعملية إرساء سلامٍ آمن.

## حصار قطاع غزة

اعترضت الحكومة الإسرائيلية عندما أشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وهيئات أخرى إلى "حصار" قطاع غزة بعد استلام حماس الحكم في حزيران يونيو 2007. بحسب مصادر مقربة من الحكومة

الذين يعيشون أصلاً في فقر تام وبلا أمان يشهدون ظروفًا صعبةً منذ حزيران يونيو. فقد أوقفت الحكومة الفلسطينية السلع كافة تقريباً (باستثناء المواد الغذائية الأساسية والأدوية)، ومنعت المواطنين كافة من دخول قطاع غزة ومغادرته. ولهذه الأعمال وقع سلبى على الفلسطينيين في قطاع غزة الذين يحطون بدعم برامج أوكسفام إنترناشيونال وشركائها في قطاعات المياه، والصحة، والزراعة.

كما يتحمل الفاعلون الفلسطينيون مسؤولية معاناة الفلسطينيين في قطاع غزة. في حزيران يونيو 2007، استلمت حركة حماس زمام السلطة في قطاع غزة، إثر أعمال عنف شارك فيها كل من فتح وحماس وارتكبتا خروقاتٍ فادحة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. مدّك، استمرّ الطرفان في التحرك من دون إيلاء أي أهمية لحكم القانون. 6 بالإضافة إلى ذلك، لا تزال مجموعات مسلحة تشن هجمات صاروخية بلا أي تمييز داخل إسرائيل وعلى المعابر الحدودية لقطاع غزة. 7 فلا بدّ من وضع حدّ فوري لهذه الاعتداءات العنيفة ضدّ المواطنين الإسرائيليين، ولأي خروقاتٍ أخرى للقانون الإنساني الدولي التي يرتكبها أي طرف.

في 19 أيلول سبتمبر 2007، أعلنت الحكومة الأمنية الإسرائيلية قطاع غزة "منطقة عدائية". فقالت إنها تردّ على هجمات صاروخية أطلقها مسلحون فلسطينيون ضدّ مواطنين إسرائيليين. ونتيجة ذلك، بدأت الحكومة الإسرائيلية بالحدّ من إمدادات الوقود إلى قطاع غزة، وفي 28 تشرين الأول أكتوبر، أقلت معبر "صوفا"، ممّا جعل من معبر "كيريم شالوم" نقطة الدخول الوحيدة المتبقية والباهظة الثمن وغير الملائمة لعددٍ محدودٍ من السلع. 8

بالرغم من تأكيدات رئيس الوزراء أولمرت أن الحكومة الإسرائيلية "ستأخذ بعين الاعتبار الحاجات الإنسانية كافة في غزة"، تزداد معانات 1.4 مليون نسمة من سكان غزة يوماً بعد يوم – كما ترصدها أوكسفام إنترناشيونال – من خلال عملها مع شركائها في قطاعات المياه، والصحة، والزراعة.

بحسب برنامج الأغذية العالمي، في الأسابيع الستة قبل 29 تشرين الأول أكتوبر، كان يتمّ سد نسبة 41 في المئة فقط من حاجات الواردات الغذائية والإنسانية والتجارية، بالمقارنة مع 84 في المئة في بداية شهر آب أغسطس، 9 وذلك في سياق تقارير تُفيد بأنّ سكان غزة هم الأكثر اعتماداً على المساعدة الغذائية في العالم – في الواقع، كان يعتمد حوالي 75 في المئة من سكان غزة بشكلٍ كاملٍ أو جزئي على المساعدة الغذائية لسدّ حاجاتهم الغذائية الأساسية قبل الحصار. 10 في حال استمرّ الوضع على هذا المنوال ولم تتمّ إعادة فتح معبر "كارني"، لا شكّ في أن هذا الرقم سيرتفع أكثر.

في هذا الصدد، أدّى انخفاض الإمدادات الغذائية إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكلٍ ملحوظ، بما في ذلك ارتفاع نسبة 28 في المئة منذ حزيران يونيو في سعر طحين القمح 11 وارتفاع بنسبة 50% في سعر الدجاج في شهر أيلول سبتمبر وحده. 12 في المقابل، انهارت أسعار المواد الغذائية المنتجة محلياً، بما في ذلك الخضار، لأن المزارعين عاجزون عن تصدير محاصيلهم ويُغرقون الأسواق المحلية بإنتاجهم. على سبيل المثال، يُجبر المزارعون حالياً على بيع صناديق البندورة والخيار بـ1.30 د.أ. الصندوق الواحد، بينما تبلغ كلفة إنتاج الصندوق الواحد 2.60 د.أ. 13

في موازاة ذلك، تخشى منشأة مياه البلديات الساحلية (CMWU)، وهي شريك لأوكسفام إنترناشيونال، وقوع أزمة مياه كبيرة في حال لم تسمح لها الحكومة الإسرائيلية باستيراد قطع الغيار الضرورية لتصليح مضخات المياه في أسرع وقتٍ ممكن. تُعتبر هذه المضخات ضرورية لتشغيل 135 بئر مياه، و33 محطة ضخ صرف صحي، و3 مصانع لمعالجة مياه الصرف الصحي. وبالتالي، ستحرم كل مضخة لا تعمل آلاف الناس من المياه. بالرغم من جهود الوكالات الإنسانية لضمان النفاذ إلى قطع غيار معدات المياه، ترفض الحكومة الإسرائيلية دخول قطع الغيار الضرورية منذ أيار مايو 2007، محتجةً بأسبابٍ أمنية.

في خلال الأسبوعين الأولين من شهر تشرين الثاني نوفمبر، إثر القيود التي فرضتها الحكومة الإسرائيلية على إمدادات الوقود، كان لـ CMWU 7 أبار مياه في مدينة غزة، كانت تعمل سواء جزئياً أو لا تعمل على الإطلاق، بسبب النقص في المازوت. نتيجة لذلك، تأثر 50 ألف نسمة مباشرةً فحصلوا على كمية مياه أدنى بنسبة 75%. ما لم تُستأنف إمدادات الوقود الطبيعية فوراً، لن تكون أبار المياه الأخرى في غزة قادرةً على العمل، مما يُهدد بوقوع أزمة في مجال الصحة العامة.

## تدمير اقتصاد غزة

بموجب اتفاق التنقل والعبور المُبرم في العام 2005، أصبح معبر "كارني" المُزوّد بأحدث التجهيزات الأمنية الممرّ الأساسي للبضائع في قطاع غزة. لكن، تمّ إقفاله في حزيران يونيو 2007.

بما أنّ معبر "كارني" كان أكبر معبر وأفضلهم تجهيزاً للتجارة، أدى إغلاقه في 13 حزيران يونيو، الذي ترافق مؤخراً مع إغلاق معبر "صوفا" إلى زيادة الاقتصاد المُتدهور سوءاً<sup>14</sup>. وتسبب العجز في استيراد المواد الأولية لدعم القطاعين الصناعي والإعماري في غزة، بالإضافة إلى الخسارة المُفاجئة لمخارج التصدير، بتعطيل حوالي 65 ألف عامل عن العمل، مما أرحى بظلاله على حوالي 450 ألف فرد<sup>15</sup>. إذا ما استمرّ الإغلاق، يُتوقع أن يرتفع معدّل البطالة في قطاع غزة إلى ما اعتبره البنك الدولي سابقةً تبلغ 44 بالمئة مع حلول العام 2008.<sup>16</sup>

في الواقع، يبدو أثر الحصار المفروض في قطاع غزة على المؤسسات والموظفين- وتالياً على الأسر- جلياً. يُفيد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأن خسائر القطاع الخاص قد بلغت ستين مليون د.أ. في الأشهر الأربعة الأخيرة، فيما حدّر برنامج الأغذية العالمي من انهيار تدريجي للاقتصاد بسبب توقف الإنتاج الداخلي وتدهور الأوضاع المعيشية<sup>17</sup>. وصرّح ناصر الحلو الذي يدير شركتين في قطاع غزة مستخدماً 57 موظفاً، قائلاً: "اضطرت لأن أعطي الموظفين لدي نصف رواتبهم، ثمّ ثلثها. حالياً، لا يأتي العمال سوى يومين في الأسبوع. سأضطر إلى صرفهم الواحد تلو الآخر عندما أبدأ باستنزاف رأس مالي".<sup>18</sup>

إلى ذلك، رفضت الحكومة الإسرائيلية إدخال موادٍ عدّةٍ ضروريةٍ للزراعة والإنتاج- على سبيل المثال مواد بناء تساوي حوالي 370 مليون د.أ. لمشاريع خاصة بالأمم المتحدة والقطاع الخاص.<sup>19</sup> لكن، تحتاج إحدى الجمعيات الشريكة لأوكسفام إنترناشيونال وهي لجنة الإغاثة الزراعية الفلسطينية PARC، بالإضافة إلى منظمات زراعية أخرى على نحو عاجل إلى شبكات ري ومواد البلاستيك للبيوت البلاستيكية والمخصبات والمبيدات ومواد التوضيب والسياح والبذور والنباتات الصغيرة. فنقص هذه المواد يُطيح بمشاريع الإغاثة الزراعية الفلسطينية التي عملت على تخفيف معاناة حوالي ألف مزارع فقير وعلى تأمين الدعم الغذائي المحلي لأربعة آلاف أسرة فقيرة بين تموز يوليو وتشرين الثاني نوفمبر. حتى أن مادة الكاكاو لتصنيع البسكويت ممنوعة<sup>20</sup>. كما تتأثر الصادرات بفعل قرار المنع- لدى الإغاثة الزراعية الفلسطينية عشرون طناً من مادة الكسكس تنتظر تصديرها، مما يسبب خسارة آلاف الدولارات لمئة وخمسين عائلة زراعية وبالتالي يؤثر على 1050 فرداً.<sup>21</sup>

ميدانياً، يؤدي إقفال معبر "كارني" إلى عزل شريط غزة عن الضفة الغربية. فيخشى شركاء أوكسفام إنترناشيونال من أن يعني ذلك في نهاية المطاف أن تبقى إمكانية العبور الوحيدة إلى شريط غزة عبر مصر. فقد أقفل معبر رفح للمشاة بين قطاع غزة ومصر منذ حزيران يونيو 2007 ومع أنه يتوجب إعادة فتحه، غير أنه لا بد وأن يكون ذلك إضافةً لـ ولا بديلاً عن- سائر معابر قطاع غزة.

يتسبب تضيق الخناق على شريط غزة بتقليص فرص إمكانية النهوض بالاقتصاد في المستقبل، إذ قد يلجأ العملاء المُنتظمون الذين يشترون المنتجات من المُنتجين في غزة إلى موردين جدد. ومع مرور الوقت، تزداد مفاعيل الإغلاق الاقتصادية الطويلة الأمد صعوبةً، مما يوقّض بشكلٍ مباشر استمرارية دولة فلسطينية مستقبلية.<sup>22</sup> بصفته مبعوث اللجنة الرباعية للشؤون الاقتصادية، يستطيع طوني بليز ويتوجب عليه الاضطلاع بدور أكبر في ترشيد دعم المجتمع الدولي لوضع حدّ للحصار. كما يملك صلاحية تعزيز دور المؤسسات الحكومية الفلسطينية، مثل الخدمات العامة والوزارات والأنظمة المالية - المُعطلة بفعل المقاطعة المالية في العام 2006، وتالياً بفعل

في الواقع، تشكل المصالحة الداخليّة الفلسطينيّة والتزام الأطراف الفلسطينيّة كافةً بالعملية الديمقراطية أساس النجاح لأي اتفاقية سلام مستقبلية. في هذا الصدد، تستطبع الحكومات الغربية المساعدة على تحقيق ذلك عبر التخلي عمّا وصفه عددٌ من الدبلوماسيين والمُعلقين بمقاربة "الضفة الغربية أولاً"، والتي تقوم على دعم حكومة رام الله والشعب والمؤسسات في الضفة الغربية، مقابل الموافقة على العزل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لغزة<sup>23</sup>. تفوّض السياسة الغربية الراهنة القائمة على تجميد حماس في العملية السياسية، على الرغم من فوزها في الانتخابات، أولئك الفلسطينيين الذين يطالبون بالتفاوض حول الحل.

## خارطة السيطرة: ضيق في الضفة الغربية

يُناضل الفلسطينيون في الضفة الغربية أيضاً من أجل التأقلم مع مفاعيل القيود الإسرائيليّة الصارمة على تحركات الشعب وتنقل البضائع، بما فيها جدار يزداد طولاً بحجّة الأمن، فيما تتوسّع المستوطنات الإسرائيليّة على حساب الأراضي الفلسطينيّة.

نمت المستوطنات الإسرائيليّة بوتيرةٍ سريعةٍ منذ بدء عملية السلام في أوسلو، بحيث ازداد عدد المستوطنين بنسبة 63 في المئة في الضفة الغربية والقدس الشرقية. بفضل دعم الحكومة الإسرائيليّة، انتقل 450 ألف إسرائيلي إلى هذه المناطق المحتلة، ممّا يشكل خرقاً مباشراً للقانون الإنساني الدولي. وصادرت إسرائيل فعلياً بواسطة البنى التحتية للمستوطنات 40 في المئة من الأراضي في الضفة الغربية.

ازدادت القيود على التنقل مع توسّع المستوطنات. وهي تُطبّق عبر مجموعةٍ من الحواجز وعوائق المرور وبوابات المرور والخنادق والمتاريس الترابيّة والجدار، فضلاً عن تغيير أنظمة الرخص بشكلٍ مستمر. تشكل هذه القيود نوعاً من العقاب الجماعي الذي يخلف مفاعيلٍ مريعةٍ على معيشة الفلسطينيين وتربيتهم وصحتهم وحياتهم العائليّة.<sup>24</sup> بحسب جمعية غوث الأطفال، يواجه 27 في المئة من الأسر في الضفة الغربية مشاكل في نفاذ الخدمات الصحيّة بسبب الحواجز العسكرية.<sup>25</sup>

في هذا السياق، يُشير البنك الدولي إلى نوع من "تجريف" الاقتصاد الفلسطيني، مع تفويض قدرته الإنتاجية بشكل كبير، مما يجعل الفلسطينيين أكثر اعتماداً على الدعم الدولي. كما يؤكد البنك أنه مع تزايد صرامة القيود منذ العام 2000، انخفضت المداخل الفلسطينية إلى حوالى الثلث.<sup>26</sup>

إلى ذلك، أشارت الأمم المتحدة في تشرين الأول أكتوبر إلى أنه، على الرغم من تعهد الحكومة الإسرائيلية السابق بإزالة 24 عائناً من على الطرقات وحاجز واحد كبادرة حسن نية ومنح ثقة قبل أنابوليس، إلا أنه لم تتم في الواقع إزالة سوى اثنين من 563 قيداً مفروضاً على التنقل.<sup>27</sup> كما تخطط الحكومة الإسرائيلية خفض عدد الحواجز بشكل ملحوظ، مما يسمح للمساعدات الإنسانية بدخول الضفة الغربية أو مغادرتها، من 12 إلى 6.<sup>28</sup>

غير أن القيود المُخطَّط لها تتضمن أيضاً التحقق من المساعدات الإنسانية كلها ووضعها في حاويات، وتخشي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين من عدم تمكنها من استيراد 20 في المئة من مساعداتها، لأنها تشكل مواداً يصعب نقلها في حاويات.<sup>29</sup>

بالفعل، يشكل الجدار أكبر دليل على اغتصاب الحكومة الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين الإنسانية. يملك المواطنون الإسرائيليون الحق في أن يعيشوا بأمان، وتصّر إسرائيل على أن الجدار يخدم أهدافها الأمنية. اعترض العديد من المحللين، إسرائيليين وفلسطينيين على حدّ سواء، على هذا الإصرار. لكن ما هو واضح أن الجدار قد خلق مظالم غير متكافئة. فهو يعزل مجتمعات ويحول دون بلوغها الأراضي الزراعية والمدارس والرعاية الطبية والوظائف، فضلاً عن خلق مقاطعات بين الجدار والخط الأخضر.<sup>30</sup>

في الواقع، يؤدي الجدار والنظام المُرفق به إلى عملية تهجير قسريّة، بحيث يُنكر على الفلسطينيين حقهم في الحصول على مستوى حياة مناسبٍ وعلى حقّ تقرير المصير.<sup>31</sup> وقد أعلن مسار الجدار، الذي بُني 80 في المئة منه على أراض فلسطينية محتلة، والنظام المُلحق به غير شرعيّين في رأي استشاري لمحكمة العدل الدولية في العام 2004. وتم التأكيد على ذلك مجدداً في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/ES-10/15 الذي طالب إسرائيل بالالتزام بموجباتها القانونية المُحددة في رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري.

## فرصة التغيير

في الوقت الحاضر، يمنح مؤتمر أنابوليس فرصة مستجدةً للأطراف كافة للتفكير في فشل السياسات السابقة وتحديد الخطوات الواجب اتخاذها للتخفيف من العذابات المباشرة وتحقيق دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل الأمنة.

ألقي العديد من رجال الأعمال الإسرائيليين ومجموعات حقوق الإنسان ومعلقين آخرين الضوء على الأكلاف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترتبة، ليس على الفلسطينيين وحسب، بل على الإسرائيليين أيضاً، نتيجة لأفعال حكومتهم. يؤكد هؤلاء على أن الاحتلال وتضييق الخناق مؤخراً على غزة - مع انتهاكهما للقانون الإنساني الدولي، فضلاً عن فرض المستويات غير المقبولة من المعاناة - لا يشكّلان الدرب نحو السلام والأمن.

فيتعيّن على الحكومة الإسرائيلية البدء بوضع حدٍ لحصار غزة وفتح معبر "كارني". قد يبدو ذلك دليلاً مهماً في أنابوليس على التزام إسرائيل بعملية السلام وعلى قلقها على مستوى حياة الفلسطينيين العاديين. كما يُعتبر إعلان الحكومة الإسرائيلية السماح بتصدير الفريز والورود إشارةً إيجابيةً، لكنها تبقى دون الخطوات التي يتوجب على إسرائيل اتخاذها لوضع حد لعذابات الشعب على مستوى أوسع.

على الرغم من التوتر القائم بينهما، إلا أنه يتوجب على كل من فتح وحماس الإقرار بأن فتح معبر "كارني" يصبّ في مصلحة الشعب الفلسطيني وقد يساعد على نزع فتيل التوترات الحالية والعنف المتزايد. ولا بدّ من أن يمارس

في ما يتعلق بحصار غزة، تركت القوى الغربية الأمم المتحدة لتفاوض وحدها، لذا لا بد من الثني على جهودها القائمة على أعلى المستويات مع الأطراف كافة.<sup>32</sup> غير أنه، من دون دعم المجتمع الدولي الأوسع، بقي معبر "كارني" مقللاً خمسة أشهر. ومما يزيد الوضع سوءاً، صمّت معظم الحكومات الأوروبية حول غزة.

في موازاة ذلك، مارست الدول العربية وراء الكواليس الضغط على الغرب للقيام بتحريك ما حول غزة وسعت لإجراء المصالحة بين الفلسطينيين. وشرح أحد الدبلوماسيين الأوروبيين أن غزة قد وُضعت في "التثليج العميق" فيما تركّز الدول الأوروبية بشكلٍ حصري على مسائل الوضع النهائي في أنابوليس. من جهته، قال دبلوماسي أوروبي آخر إن "الدول الأعضاء قد أصبحت أسيرة جدول المؤتمر الزمني، وهي غير مستعدة للقيام بأي عمل أو قول أي كلام قد يُزعج إسرائيل أو الولايات المتحدة قبل أنابوليس.

علاوةً على ذلك، وعلى الرغم من النشاط القائم حالياً، فشلت القوى الغربية بالاستمرار في ممارسة الضغط الكافي على الحكومة الإسرائيلية لوقف أفعالها غير الشرعية في القدس الشرقية والضفة الغربية وغزة. ويتعيّن على الحكومات ضمان دعم الأطراف كافة للقانون الدولي والتأكد من عدم مكافأة انتهاكات حقوق الإنسان.

## حماية المدنيين و عملية سلام شاملة

لقد فشلت محاولات عدة لحلّ النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، ويعود السبب بجزئه الأكبر إلى إخفاق اتفاقيات السلام في القيام بتحسينات جوهرية على معيشة الفلسطينيين والإسرائيليين العاديين، فضلاً عن مواجهة مسائل الوضع النهائي.<sup>33</sup> وقد ازداد الوضع سوءاً بفعل الفشل في إرساء آليات حماية دولية فاعلة للمدنيين.

في هذا السياق، يمنح اجتماع أنابوليس فرصة جديدة للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية والبدء مجدداً بمفاوضات تقود إلى وضع حدّ للاحتلال وإيجاد تسوية عادلة و سلام دائم للفلسطينيين والإسرائيليين على حدّ سواء. لا بدّ من أن تؤدي المفاوضات السياسية إلى نتائج فورية على الأرض للطرفين كلاهما. بما فيه إنهاء حصار قطاع غزة وقيود التنقل في الضفة الغربية، بالإضافة إلى وضع حدّ للعنف على الجانبين. ولا شك في أن السلام لن يتحقق عبر معاقبة المدنيين تحت الاحتلال، ممّا قد يُضعف من حدة المشاعر تجاه إسرائيل ويزيد من الاحتقان.

إلى ذلك، تمّ التعبير عن المخاوف من أن يتسبّب فشل الاجتماع في اندلاع موجة جديدة من العنف. فيتعيّن على المجتمع الدولي، وبشكل خاص اللجنة الرباعية والدول العربية، دعم عملية شاملة تتضمّن الأطراف السياسية كافة، بما فيها حماس، وذلك بهدف تعزيز فرص نجاح عملية سلام معقولة ودائمة. لذلك، يتعيّن على المجتمع الدولي وقف اتباع سياسة الالتزام الانتقائي والبدء بدعم تفاهم وتعاون بين الفلسطينيين كما تدعو إليه المملكة العربية السعودية. ولا بد من أن تُلحظ عملية سلام شاملة مشاركة المجتمع المدني والنساء واللاجئين.

تجدد الإشارة إلى أنّ قطاع غزة والضفة الغربية يشكّلان وحدة أرضية لا بدّ من الحفاظ عليها. وطالما لا تزال تقع تحت الاحتلال، على المجتمع الدولي تحميل إسرائيل - القوة المحتلة - مسؤولية ضمان معيشة الفلسطينيين. كما يتوجّب على الأطراف المسؤولة كلها والمجتمع الدولي رفع موجباتها بفعل إتفاقيات جنيف والقيام بخطوات مباشرة لضمان حماية المدنيين.

## التوصيات

I. من أجل الحدّ من معاناة الشعب الفلسطيني وتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين ظروف الناس، توصي أوكسفام إنترناشيونال بما يلي:

- 1 على الأطراف المعنية كافة أن تأخذ الإجراءات الفورية من أجل إنهاء حصار قطاع غزة، من خلال إعادة فتح المعابر وحمايتها - لا سيّما معبر "كارني"، إنّما أيضاً "إريتر" و"رفح". ولا بدّ من تأمين حركة وتنقل بكلّ حرية بالنسبة إلى الناس في قطاع غزة، وبالنسبة إلى السلع، وبالنسبة إلى العاملين الإنسانيين والمساعدة الإنسانية على اللجنة الرباعية ممارسة الضغوط على الحكومة الإسرائيلية والفاعلين الفلسطينيين من أجل تطبيق اتفاق 2005 للتنقل والعبور.
- 2 على الحكومة الإسرائيلية أن تضع حدّاً لبناء المستوطنات، ورفع القيود المفروضة على التنقل والمخارج، وتدمير الجدار، بموجب رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري.
- 3 على السلطة الفلسطينية والجهات المانحة أن تحرص على تسليم المساعدة الإنسانية إلى الفلسطينيين حسب حاجاتهم. وثمة حاجة ملحة إلى إعادة تنشيط التنمية في غزة، ممّا يجب توظيفه من أجل دعم استراتيجيات واضحة للحدّ من الفقر.

II. من أجل التركيز على تحرك دولي حيث يُمكن بذل قصارى الجهود لحماية المدنيين، توصي أوكسفام إنترناشيونال بما يلي:

- 4 على الحكومة الإسرائيلية والفاعلين الفلسطينيين ضمان حماية المدنيين من خلال احترام القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان. على اللجنة الرباعية أن تحمل الأطراف كافة مسؤولية الخروقات.

- 5 على الفلسطينيين العمل من أجل المصالحة ما بين الفلسطينيين، التي على اللجنة الرباعية والدول العربية دعمها.
- 6 على الحكومة الإسرائيلية، والحكومة التي مقرها في رام الله، واللجنة الرباعية أن تتعهد مع الأطراف كافة في النزاع، بما في ذلك حماس، بإطلاق عملية سلام شاملة. فمن شأن هذه العملية أن تُشرك المجتمع المدني، والنساء، واللاجئين.

## رايدر

تعمل "أوكسفام إنترناشيونال" في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل منذ الثمانينات. إلى جانب 27 منظمة فلسطينية شريكة في قطاع غزة والضفة الغربية، تعمل أوكسفام إنترناشيونال على التنمية الزراعية، والأمن الغذائي، والتمويل البالغ الصغر، وحالات الطوارئ، والرعاية الصحية الأولية؛ والمياه، والصرف الصحي، والصحة العامة؛ وحماية المدنيين وحقوق النساء، واللاجئين، والعاملين. في إسرائيل، دعمت أوكسفام إنترناشيونال 25 منظمة شريكة. فشركاء أوكسفام إنترناشيونال في إسرائيل تعمل على تعزيز سلام دائم وعادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

على أساس تجربة أوكسفام الأولى، نحن قلقون إزاء زيادة حدة الفقر ومعاناة الفلسطينيين. وترى أوكسفام إنترناشيونال أن السكان في منطقة الشرق الأوسط كافة يجب أن يتحرروا من العنف، والإكراه، والحرمان. ويُعتبر من الضروري صون الحقوق الأساسية هذه إلى النساء والرجال والأطفال العاديين من أجل إنجاح أي عملية سلام. كما تؤمن أوكسفام إنترناشيونال بأن الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء يحق لهم أن ينعموا بالسلام ضمن حدود آمنة ومُعترف بها. كما تعارض استعمال العنف ضد المدنيين بأي طريقة كانت وتدعو الأطراف كافة لحماية الفلسطينيين من أي أذى.

تتبع أوكسفام إنترناشيونال مقاربة قائمة على حقوق الإنسان. فتحليلها للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني وحله المحتمل مُرسّخان في القانون الإنساني الدولي ومبادئ حقوق الإنسان. وانطلاقاً من هذه المبادئ، تتطلع أوكسفام إنترناشيونال إلى حل دائم وعادل على أساس القانون الدولي، حيث ينعم الفلسطينيون والإسرائيليون على حد سواء بالأمن والسلام. كما ترى أوكسفام إنترناشيونال أن الأسرة الدولية لديها مسؤولية سياسية، وقانونية، ومعنوية لقطع تعهد فاعل بحل هذا النزاع. وتؤمن أيضاً بالحل على أساس دولتين.



## هوامش

<sup>1</sup> مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA "سنة من التراجع، الوضع المالي والمؤسسي للسلطة الفلسطينية" تركيز خاص 1 و 2، القدس الشرقية. لمزيد من القراءة، راجع أوكسفام إنترناشيونال (2007) "الفقر في فلسطين: الكلفة البشرية للمقاطعة المالية"، مذكرة، أوكسفورد: أوكسفام.

<sup>2</sup> جرى مسح 70 في المئة من الأسر في قطاع غزة و56 في المئة من الأسر في الضفة الغربية بين نيسان أبريل وأيار مايو 2007 يعيشون دون حد الفقر، بما في ذلك 42 في المئة و26 في المئة على التوالي يعيشون في فقر مدقع. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2007) (زمن التنمية، العدد 1، تموز يوليو، ص. 2،

[www.undp.ps/en/newsroom/publications/pdf/other/dtpov.pdf](http://www.undp.ps/en/newsroom/publications/pdf/other/dtpov.pdf)

<sup>3</sup> لمزيد من القراءة، راجع أوكسفام إنترناشيونال (2007) "الفقر في فلسطين: الكلفة البشرية للمقاطعة المالية"، المذكرة، أوكسفورد: أوكسفام.

<sup>4</sup> خطاب جون هولمز، نائب أمين عام الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، إلى برنامج الأغذية العالمي، المجلس التنفيذي، 22 تشرين الأول أكتوبر 2007، على الموقع

[www.ochaonline.un.org/OchaLinkClick.aspx?link=ocha&docId=1073917](http://www.ochaonline.un.org/OchaLinkClick.aspx?link=ocha&docId=1073917)

<sup>5</sup> راجع أيضًا مجموعة الأزمة الدولية (2007) "بعد غزة"، تقرير الشرق الأوسط لمجموعة الأزمة الدولية، رقم 68، آب أغسطس، ص. 24، هامش 210.

<sup>6</sup> من أجل عرض شامل عن الخروقات، راجع وثيقة "الحق"، "حقوق الإنسان في خلال حكم حماس وما بعده في قطاع غزة"، أيلول سبتمبر 2007.

<sup>7</sup> من أجل تحليل للعنف الإسرائيلي والفلسطيني، راجع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2007) "المصائب الإسرائيلية الفلسطينية منذ العام 2000 – تحليل التوجهات الأساسية"، القدس، آب أغسطس، وأحدث تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية حول الوضع في غزة ومذكرات إنسانية على الموقع: [www.ochaopt.org/documents/CAS\\_Aug07.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/CAS_Aug07.pdf)

<sup>8</sup> تشير تقارير برنامج الأغذية العالمي إلى أن تسليم السلع من خلال معبر "كيريم شالوم" كلفته 3 أضعاف كلفة التسليم من خلال معبر "كارني". إلى ذلك، تُعتبر قدرة "كيريم شالوم" دون تقديرات الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) لحاجات التحويلات الغذائية اليومية الدنيا.

<sup>9</sup> برنامج الأغذية العالمي (2007) "تحليل الهشاشة ووضع خرائط لها"، تقرير، تشرين الأول أكتوبر.

<sup>10</sup> MAP (2007) "نداء طارئ إلى الشعب الفلسطيني"، [www.map-uk.org/pages/Emergencies.html](http://www.map-uk.org/pages/Emergencies.html): التقرير 16، تشرين الأول أكتوبر.

<sup>11</sup> كما أشارت إليه كيرستي كامبل Kirstie Campbell، منسقة حالات الطوارئ لبرنامج الأغذية العالمي في غزة، 22 تشرين الأول أكتوبر 2007، راجع

[http://commentisfree.guardian.co.uk/kirstie\\_campbell/2007/10/drip\\_feeding\\_gaza.html](http://commentisfree.guardian.co.uk/kirstie_campbell/2007/10/drip_feeding_gaza.html)

<sup>12</sup> مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، "المراقبة الإنسانية"، عدد 17، أيلول سبتمبر، ص. 1، [www.ochaopt.org/documents/HM\\_Sep07.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/HM_Sep07.pdf)

<sup>13</sup> مقابلة مع شريك أوكسفام إنترناشيونال، 25 تشرين الأول أكتوبر 2007.

<sup>14</sup> بموجب اتفاقية التنقل والعبور، يجب أن يصدّر معبر "كارني" حاليًا حوالي 400 شاحنة يوميًا. كما يستطيع المعبر استيراد 400 شاحنة كل يوم. تدعي الحكومة الإسرائيلية أن معبر "كيريم شالوم" يستطيع استيراد 100 شاحنة في اليوم، لكن المعبر استورد في الأشهر الأخيرة أقل من نصف هذه الكمية يوميًا.

<sup>15</sup> مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA (2007)، "تقرير الوضع الإنساني في غزة"، 6-13 تموز يوليو،

[www.ochaopt.org/documents/Gaza-Situation\\_Rep\\_13July07-final.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/Gaza-Situation_Rep_13July07-final.pdf)

<sup>16</sup> البنك الدولي (2007) "سنتان بعد لندن: إعادة البدء بالنهوض بالاقتصاد الفلسطيني"، تقرير الرقابة الاقتصادي الصادر عن لجنة الاتصال المختصة، 24 أيلول سبتمبر، ص. 3.

<sup>17</sup> مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA (2007)، "تقرير الوضع الإنساني في غزة"، 1-31 تشرين الأول أكتوبر؛ برنامج الأغذية العالمي (2007) "الهشاشة ووضع خارطة المواد الغذائية – تقرير الرقابة والأمن الغذائي"، 29 تشرين الأول أكتوبر.

<sup>18</sup> مقابلة أوكسفام إنترناشيونال، 16 تشرين الأول أكتوبر 2007.

<sup>19</sup> للحصول على قيمة مشاريع الأمم المتحدة والقطاع الخاص، راجع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA (2007)، "تقرير الوضع الإنساني في غزة"، 6-13 تموز يوليو،

[www.ochaopt.org/documents/Gaza-Situation\\_Rep\\_13July07-final.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/Gaza-Situation_Rep_13July07-final.pdf)

<sup>20</sup> راجع البيان الصحفي المشترك بين أوكسفام إنترناشيونال وجيشا Gisha، 15 تموز يوليو 2007،

[www.oxfam.org/en/news/2007/pr070715\\_gaza\\_closure\\_will\\_cause\\_humanitarian\\_dependency](http://www.oxfam.org/en/news/2007/pr070715_gaza_closure_will_cause_humanitarian_dependency)

<sup>21</sup> حوالي 30 ألف مزارع و35 ألف عامل في الزراعة يعانون بسبب الحصار.

<sup>22</sup> البنك الدولي (2007) "سنتان بعد لندن: إعادة البدء بالنهوض بالاقتصاد الفلسطيني"، تقرير الرقابة الاقتصادي الصادر عن لجنة الاتصال المخصصة، 24 أيلول سبتمبر، ص 3.

<sup>23</sup> تولى كل من روبرت مالي Robert Malley (مدير مجموعة الأزمة الدولية) وأرون ميلر Aaron Miller وصف هذه المقاربة: "أغرق الضفة الغربية بالمال، وادعم قوات الأمن التابعة لفتح، واخلق عملية تفاوض ذات معنى. فالشعب الفلسطيني سينجذب إلى الضفة الغربية التي تستعيد عافيتها بينما ينفر من قطاع غزة الفقير، وبالتالي سيصطف حول الفلسطينيين الأكثر براغماتية." من: روبرت مالي Robert Malley وأرون ميلر Aaron Miller (2007) "الضفة الغربية أولاً. لن ينفع ذلك"، واشنطن بوست، 19 حزيران يونيو.

<sup>24</sup> تقرير Human Rights Watch، إسرائيل: إغلاق إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، تموز يوليو 1996، نقلاً عن أوكسفام إنترناشيونال (2002) "قري منسية: النضال للعيش تحت نير الإغلاق في الضفة الغربية"، ورقة رقم 28، ص 6، أوكسفورد: أوكسفام.

<sup>25</sup> جمعية غوث الأطفال (الأراضي الفلسطينية المحتلة) (2007) "ورقة وقائع حقوق الطفل"، حزيران يونيو.

<sup>26</sup> البنك الدولي (2007) "سنتان بعد لندن: إعادة البدء بالنهوض بالاقتصاد الفلسطيني"، تقرير الرقابة الاقتصادي الصادر عن لجنة الاتصال المخصصة، 24 أيلول سبتمبر 2007.

<sup>27</sup> مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA (2007)، تقرير الختام، تشرين الأول أكتوبر 2007، ص 1.

<sup>28</sup> صحيفة Guardian Unlimited، "قائد مساعدات الأمم المتحدة يهاجم الخطة الإسرائيلية الجديدة حول الحواجز، 11/19/2007.

<sup>29</sup> مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA (2007) "ورقة وقائع: ازدياد الحاجة، وتخفيض النفاذ - النفاذ الإنساني إلى الضفة الغربية"، القدس 14 أيلول سبتمبر، [www.ochaopt.org/documents/Fact-sheet-10Sept07.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/Fact-sheet-10Sept07.pdf)

<sup>30</sup> يشير الخط الأخضر إلى خطوط هدنة العام 1949 بين إسرائيل والدول المجاورة (مصر، والأردن، ولبنان، وسوريا) بعد الحرب الإسرائيلية العربية في العام 1948.

<sup>31</sup> إن انتهاك الحق بالحصول على عيش مناسب ناجم عن القيود المفروضة على التنقل وعبور الخدمات والسلع الأساسية. راجع "مهجرون بفعل الجدار: التهجير القسري نتيجة لجدار الضفة الغربية والنظام المرفق به"، دراسة رائدة أعدّها بديل/مركز الموارد الفلسطيني حول حقوق المواطنة واللجئين ومجلس اللاجئين النروجي/مركز مراقبة التهجير الداخلي، بيت لحم وجنيف، أيلول سبتمبر 2006 - بتمويل مشترك من أوكسفام بريطانيا العظمى وأوكسفام سوليداريتي (تضامن).

<sup>32</sup> الأمم المتحدة (2007) "إغلاق معبر "كارني" يثير قلق بان كي مون"، 13 تموز يوليو، مركز الأمم المتحدة للأخبار،

[www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=23234&Cr=palestin&Cr1=&Kw1=Gaza&Kw2=&Kw3=](http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=23234&Cr=palestin&Cr1=&Kw1=Gaza&Kw2=&Kw3=)

<sup>33</sup> تتضمن مسائل الوضع النهائي المفاوضات حول الحدود والمستوطنات والقدس وموارد المياه ومسألة اللاجئين الفلسطينيين.

## أوكسفام إنترناشيونال تشرين الثاني نوفمبر 2007

أعدت أوكسفام نوفيبي هذه الوثيقة. وهي تعترف بمساعدة أوكسفام أميركا، وأوكسفام بريطانيا العظمى، وأوكسفام كيبك، وأوكسفام سوليداريتي (تضامن) في إنتاجها. تندرج هذه الوثيقة في سلسلة من الوثائق المكتوبة لإغناء نقاش عام حول التنمية ومسائل السياسة الإنسانية.

يُمكن استعمال النص من دون أي كلفة إضافية لأهداف المناصرة، وتنظيم الحملات، والتربية، والأبحاث، شرط تعريف المصدر بالكامل. كما يطلب صاحب حقوق المؤلف أن يتم تدوين كل ذلك لأهداف تقييم الوقع. لإجراء نسخ في أي حالات أخرى أو لإعادة استعمالها في منشورات أخرى أو للترجمة أو التكييف، يجب الحصول على إذن وقد يتم فرض رسم مقابل ذلك. البريد الإلكتروني: [publish@oxfam.org.uk](mailto:publish@oxfam.org.uk).

لمزيد من المعلومات حول المسائل المرتبطة بهذه الوثيقة، يرجى إرسال بريد إلكتروني على العنوان التالي: [advocacy@oxfaminternational.org](mailto:advocacy@oxfaminternational.org).

المعلومات الواردة في هذه الوثيقة صحيحة في وقت أخذها إلى النشر.

أوكسفام إنترناشيونال اتحاد مؤلف من 13 منظمة تعمل مع بعضها البعض في أكثر من 100 دولة للتوصل إلى حلول دائمة للفقير واللاعديلة: أوكسفام أميركا، وأوكسفام أستراليا، وأوكسفام بلجيكا، وأوكسفام كندا، وأوكسفام فرنسا – التحرك هنا، وأوكسفام ألمانيا، وأوكسفام بريطانيا العظمى، وأوكسفام هونغ كونغ، وأوكسفام إنترمون (إسبانيا)، وأوكسفام إيرلندا، وأوكسفام نيوزيلندا، وأوكسفام نوفيبي (هولندا)، وأوكسفام كيبك. يرجى الاتصال بأي من هذه الوكالات لمزيد من المعلومات أو مراسلتها، أو زيارة الموقع [www.oxfam.org](http://www.oxfam.org).

<p>أوكسفام هونغ كونغ 17/F., China United Centre, 28 Marble Road, North Point, Hong Kong رقم الهاتف: +852 2520 2525 البريد الإلكتروني: <a href="mailto:info@oxfam.org.hk">info@oxfam.org.hk</a> الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.oxfam.org.hk">www.oxfam.org.hk</a></p>	<p>أوكسفام أميركا 226 Causeway Street, 5th Floor Boston, MA 02114-2206, USA رقم الهاتف: +1 617 482 1211 ( 1 800 77 أوكسفام، مجاني) البريد الإلكتروني: <a href="mailto:info@oxfamamerica.org">info@oxfamamerica.org</a> الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.oxfamamerica.org">www.oxfamamerica.org</a></p>
<p>أوكسفام إنترمون (إسبانيا) Roger de Llúria 15, 08010, Barcelona, Spain رقم الهاتف: +34 902 330 331 البريد الإلكتروني: <a href="mailto:info@intermonoxfam.org">info@intermonoxfam.org</a> الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.intermonoxfam.org">www.intermonoxfam.org</a></p>	<p>أوكسفام أستراليا 132 Leicester Street, Carlton, Victoria 3053, Australia رقم الهاتف: +61 3 9289 9444 البريد الإلكتروني: <a href="mailto:enquire@oxfam.org.au">enquire@oxfam.org.au</a> الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.oxfam.org.au">www.oxfam.org.au</a></p>
<p>أوكسفام إيرلندا مكتب دابلين Dublin Office, 9 Burgh Quay, Dublin 2, Ireland رقم الهاتف: +353 1 635 0422 مكتب بالفاست Belfast Office, 115 North St, Belfast BT1 1ND, UK رقم الهاتف: +44 28 9023 0220 البريد الإلكتروني: <a href="mailto:communications@oxfamireland.org">communications@oxfamireland.org</a> الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.oxfamireland.org">www.oxfamireland.org</a></p>	<p>أوكسفام بلجيكا Rue des Quatre Vents 60, 1080 Brussels, Belgium رقم الهاتف: +32 2 501 6700 البريد الإلكتروني: <a href="mailto:oxfamsol@oxfamsol.be">oxfamsol@oxfamsol.be</a> الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.oxfamsol.be">www.oxfamsol.be</a></p>
<p>أوكسفام نيوزيلاندا PO Box 68357, Auckland 1145, New Zealand رقم الهاتف: +64 9 355 6500 ( 0800 400 666 مجاني) البريد الإلكتروني: <a href="mailto:oxfam@oxfam.org.nz">oxfam@oxfam.org.nz</a> الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.oxfam.org.nz">www.oxfam.org.nz</a></p>	<p>أوكسفام كندا 250 City Centre Ave, Suite 400, Ottawa, Ontario, K1R 6K7, Canada رقم الهاتف: +1 613 237 5236 البريد الإلكتروني: <a href="mailto:info@oxfam.ca">info@oxfam.ca</a> الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.oxfam.ca">www.oxfam.ca</a></p>
<p>أوكسفام نوفيبي (هولندا) Mauritskade 9, Postbus 30919, 2500 GX, The Hague, The Netherlands</p>	<p>أوكسفام فرنسا – التحرك هنا 104 rue Oberkampf, 75011 Paris, France</p>

<p>رقم الهاتف: +31 70 342 1621  البريد الإلكتروني: <a href="mailto:info@oxfamnovib.nl">info@oxfamnovib.nl</a>  الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.oxfamnovib.nl">www.oxfamnovib.nl</a></p>	<p>رقم الهاتف: + 33 1 56 98 24 40  البريد الإلكتروني: <a href="mailto:info@oxfamfrance.org">info@oxfamfrance.org</a>  الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.oxfamfrance.org">www.oxfamfrance.org</a></p>
<p><b>أوكسفام كيبيك</b>  2330 rue Notre Dame Ouest, bureau 200,  Montreal, Quebec, H3J 2Y2, Canada  رقم الهاتف: +1 514 937 1614  البريد الإلكتروني: <a href="mailto:info@oxfam.qc.ca">info@oxfam.qc.ca</a>  الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.oxfam.qc.ca">www.oxfam.qc.ca</a></p>	<p><b>أوكسفام ألمانيا</b>  Greifswalder Str. 33a, 10405  Berlin, Germany  رقم الهاتف: +49 30 428 50621  البريد الإلكتروني: <a href="mailto:info@oxfam.de">info@oxfam.de</a>  الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.oxfam.de">www.oxfam.de</a></p>
	<p><b>أوكسفام بريطانيا العظمى</b>  Oxfam House, John Smith Drive,  Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK  رقم الهاتف: +44 1865 473727  البريد الإلكتروني: <a href="mailto:enquiries@oxfam.org.uk">enquiries@oxfam.org.uk</a>  الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.oxfam.org.uk">www.oxfam.org.uk</a></p>

**أمانة أوكسفام إنترناشيونال:**  
العنوان: Suite 20, 266 Banbury Road, Oxford, OX2 7DL, UK  
الهاتف: +44 1865 339100  
البريد الإلكتروني: [information@oxfaminternational.org](mailto:information@oxfaminternational.org)  
الموقع الإلكتروني: [www.oxfam.org](http://www.oxfam.org)

**مكاتب المناصرة في أوكسفام إنترناشيونال:**  
البريد الإلكتروني: [advocacy@oxfaminternational.org](mailto:advocacy@oxfaminternational.org)

**واشنطن (الولايات المتحدة)**  
العنوان: 1100 15th St., NW, Ste. 600, Washington, DC 20005-1759, USA  
الهاتف: +1 202 496 1170

**بروكسل (بلجيكا)**  
العنوان: Rue Philippe le Bon 15, 1000 Brussels, Belgium  
الهاتف: +322 502 0391

**جنيف (سويسرا)**  
العنوان: 15 rue des Savoises, 1205 Geneva, Switzerland  
الهاتف: +41 22 321 2371

**نيو يورك:**  
العنوان: 355 Lexington Avenue, 3rd Floor, New York, NY 10017, US  
الهاتف: +1 212 687 2091

**المنظمات المرتبطة بأوكسفام**  
المنظمات التالية مرتبطة بأوكسفام إنترناشيونال:

تجاوز المحنة: وضع حد للازمة الإنسانية في فلسطين

مذكرة أوكسفام، تشرين الثاني نوفمبر 2007

أوكسفام اليابان  
العنوان: Maruko bldg. 2F, 1-20-6, Higashi-Ueno, Taito-ku, Tokyo 110-0015,  
Japan  
الهاتف: + 81 3 3834 1556  
البريد الإلكتروني: [info@oxfam.jp](mailto:info@oxfam.jp)  
الموقع الإلكتروني: [www.oxfam.jp](http://www.oxfam.jp)

صندوق أوكسفام في الهند  
العنوان: B - 121, Second Floor, Malviya Nagar, New Delhi, 1100-17, India  
الهاتف: + 91 11 2667 3 763  
البريد الإلكتروني: [info@oxfamint.org.in](mailto:info@oxfamint.org.in)  
الموقع الإلكتروني: [www.oxfamint.org.in](http://www.oxfamint.org.in)

عضو أوكسفام المراقب  
تُعتبر المنظمة التالية عضواً مراقباً لأوكسفام إنترناشيونال، تعمل من أجل إنضمام كاملٍ محتملٍ:

**Fundación Rostros y Voces (México)**  
العنوان: Alabama No. 105 (esquina con Missouri), Col. Napoles, C.P. 03810  
Mexico, D.F.  
الهاتف / الفاكس: + 52 55 5687 3002  
البريد الإلكتروني: [comunicacion@rostrosyvoces.org](mailto:comunicacion@rostrosyvoces.org)  
الموقع الإلكتروني: [www.rostrosyvoces.org](http://www.rostrosyvoces.org)